تعزيز السَّلامة المرورية في قانون المرور الفلسطيني رقم (5) لسنة (2000)

د. نور عدس

كلـية القانون والعلوم السّياسيّة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين

Dr. Noor Adas

Faculty of Law and Political Science, An-Najah National University, Palestine

noor.eu@najah.edu

Enhancing Traffic Safety in the Palestinian Traffic Law No. (5) Of the Year 2000

Abstract

This research examined the key legal requirements needed to achieve traffic safety in Palestine. Ensuring traffic safety plays a crucial role in attaining various sustainable development goals, as it positively impacts their achievement either directly or indirectly by fulfilling their conditions.

The research seeks to answer the following central question: How can traffic safety be reached through the law? Using a descriptive-analytical approach, the study highlights the concept of traffic safety, its relationship with the law, and the key legal requirements necessary to ensure it. This is based on the belief in the protective and deterrent role of criminal law in fostering a culture of respect for traffic regulations. The research concluded with several findings, including the following: Ensuring safety on the roads for individuals, vehicles, and infrastructure requires strengthening the law with provisions that criminalize all actions threatening these elements. Additionally, there is a need to tighten the penalties for traffic violations by imposing severe punishments on offenders to attempt to reduce such violations. These penalties should be enforced by special courts that maintain continuous awareness of developments in traffic-related cases. It is also essential to hold accountable those who engage in corruption to cover up offenders of traffic crimes and allow them to escape punishment, as corruption undermines traffic safety.

Keywords: Traffic Safety, Traffic Crimes, Stricter Penalties, Anti-Corruption, Criminalization, Traffic Crimes Court.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-002 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

الملخّص

تناول هذا البحث دراسة أهم المتطلبات القانونية التي لا بد من العمل على توفيرها؛ من أجل المساهمة في تحقيق السَّلامة المرورية في فلسطين، هذا الأمر الذي يساعد في ضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتنوعة؛ حيث إنَّ الوصول إلى السَّلامة المرورية يعني التأثير إيجابياً في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال تحقيق شروطها.

ولقد حاول البحث الإجابة عن تساؤل رئيس يتمثل في: كيفية الوصول إلى السَّلامة المرورية من خلال القانون، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تسليط الضوء على مفهوم السَّلامة المرورية، وعلاقتها بالقانون، وكذلك توضيح أهم المتطلبات القانونية التي من خلالها يمكن تحقيق السَّلامة المرورية؛ وذلك إيمانا بدور القانون الجنائي الحامي والرادع، في تعزيز ثقافة احترام القواعد المرورية. ولقد خلص البحث إلى عدة نتائج، منها: إن تحقيق الأمن في الطرق للإنسان والمركبة والطريق ذاتها يتطلب تعزيز القانون بنصوص تجرم الأفعال كافة التي تهدد تلك العناصر، وكذلك يحتاج إلى تشديد العقوبات المقررة للجرائم المرورية بالنص على عقوبات قاسية على كل من يرتكبها لمحاولة الحد منها، على أن تَفرض هذه العقوبات محاكم خاصة ذات اطّلاع مستمر على تطورات القضايا المرورية، وضرورة محاسبة كل من يمارس الفساد للتستر على مرتكبي الجرائم المرورية وهروبهم من العقاب؛ لأن الفساد من الأمور المخلة بالسَّلامة المرورية.

الكلمات المفتاحية: السَّلامة المرورية، جرائم المرور، تشديد العقاب، مكافحة الفساد، تجريم، محكمة الجرائم المرورية.

مقدمة

يُعدُّ القانون من الأدوات الرئيسة التي تَكفل إحداث التغيير في سلوكيات الأفراد، فهو الرادع الذي يوفر الحماية، ويسعى دائماً إلى حفظ المصالح العامة في المجتمع، ومن بينها مصلحة الأمن، والتي تندرج منها السَّلامة المرورية، بوصف تحقيقها إلتزاماً يقع على عاتق الدول وعلى عاتق المواطنين، وهي حق لكل فرد من أفراد المجتمع، وما دامت تُعدُّ حقاً يأتي القانون لكفالتها وضمان حمايتها، ومنع التعديات التي تساهم في التأثير على عناصرها.

وفي هذا الصدد تُعدُّ مكافحة الأفعال التي توصف جرائم مرورية من خلال منظومة القانون الجنائي من أهم الأسس التي تساعد في الوصول إلى السَّلامة المرورية؛ فالتجريم يُعدُّ من المرتكزات الأساسية التي تعمل على ردع الأشخاص عن ارتكاب الأفعال التي تخالف قانون المرور، ووجود العقاب الشديد المناسب يسهم بشكل كبير في ذلك، ثم إن وجود الجهات الخاصة التي تحاكم مرتكبي هذه الجرائم المرورية له أثرٌ كبيرٌ في ضمان تحقيق أهداف المحاكمة والعقاب، وكذلك لا شك أن تطبيق قواعد القانون بصورة عادلة ووفقاً لمبدأ المساواة لها أثرٌ كبيرٌ في تعزيز الوعي المروري، وحث الناس على احترام القواعد القانونية الناظمة للسلامة المرورية، وبالمقابل فإن التهاون والتغاضي والفساد في ضبط الأفعال التي تخالف قانون المرور له أثر سلبي في انتشار الجرائم واستفحالها في المجتمع الفلسطيني، وفي هذا المجال لخصها أحد الفقهاء عندما أكد على أنه لا يمكن تحقيق السَّلامة المرورية من غير مكافحة الفساد بوصفها من الأمور ذات الأهمية في الوصول إلى حلول مستدامة في مجال السَّلامة المرورية، (أويرت وخيسي، 2021).

وبهذا فإن تحقيق المتطلبات السابقة يساهم بصورة رئيسة في تعزيز الوصول إلى السَّلامة المرورية والمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ فمثلاً: إنَّ وجود السَّلامة المرورية يساعد في وصول الطلبة إلى المؤسسات التعليمية بأمان، ذلك الأمر الذي يساعد في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وهو الحق بالتعليم الجيد، ويمكن الأفراد من الوصول إلى المؤسسات الصحية بيسر وأمان من أجل تلقي العلاج أو الوقاية من الأمراض، وتعزيز الهدف الثالث من هذه الأهداف وهو الصَّحة الجيدة والرفاه، وبالإضافة إلى ذلك، فهي تعمل على الوصول إلى تحقيق عناصر رئيسة في الهدف الحادي عشر وهو الوصول إلى مدن ومجتمعات محلية مستدامة، وغيرها.

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في معالجته مسألة قانونية ذات حاجة فعلية في المجتمع الفلسطيني، فلا بدَّ من تضافر الجهود من أجل تعزيز السَّلامة المرورية من جوانب تقنية متعددة وتطوير بنية تحتية وغيرها، ومن ناحية قانونية بوصفها تشكل ضرورة أساسية لا تقل أهمية عمَّا سبقها، وبالتالي يركز هذا البحث –وبعد إطلاع الباحثة على القانون الفلسطيني– على سد الثغرات الموجودة والتي لا

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-002 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

تكفل تحقيق السَّلامة المرورية في فلسطين، وما يؤّيد هذا الرأي أن حوادث السير تعدٌّ من المهددّات للأمن والسَّلامة في المجتمع الفلسطيني وهي للأسف في تزايد، حيث وصل عدد حوادث السير في عام (2023) في الضفة الغربية (16562). (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني). ومن هنا تظهر أهمية البحث في قدرته الممكنة على مساعدة الجهات المختصة في إيجاد الحلول للحد من ظاهرة حوادث السير، من خلال تطوير القانون وتنفيذه بطريقة فَعالة.

إشكالية البحث

يسعى البحث إلى الإجابة عن تساؤل رئيس يتمثل في الآتي: كيف يمكن الوصول إلى السَّلامة المرورية من خلال القانون؟ ويتفرع عن هذا التساؤل عدة أسئلة فرعية، مثل:

- ما مفهوم السَّلامة المرورية؟
- ما علاقة القانون بالسَّلامة المرورية؟
- ما مصادر التنظيم القانوني للسلامة المرورية في فلسطين؟
- ما أهم المتطلبات القانونية التي من خلالها يمكن تعزيز السَّلامة المرورية على المستوى القواعد الموضوعية؟
- ما أهم المتطلبات القانونية التي من خلالها يمكن تعزيز السَّلامة المرورية على المستوى القواعد الإجرائية؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى

- توضيح مفهوم السَّلامة المرورية وعلاقتها بالقانون، من خلال تبيان الدور الجوهري الذي يلعبه القانون في تحقيق السَّلامة المرورية للمواطنين والممتلكات.
- دراسة أهم المتطلبات التي يجب على المشرّع مراعاتها، من أجل تعزيز السَّلامة المرورية في التشريعات الفلسطينية الناظمة للمرور، سواء على مستوى النُّصوص القانونية الموضوعية أو النصوص القانونية الإجرائية، من خلال تسليط الضوء على أهمية تجريم بعض الأفعال التي تخل بالسَّلامة المرورية، وتشديد المسؤولية الجزائية عن عدد من الجرائم المرورية، وإنشاء محكمة خاصة للنظر في القضايا المرورية، ومكافحة الفساد في إجراءات ضبط هذا النوع من الجرائم في سبيل تعزيز السَّلامة المرورية.

منهج البحث

اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي للنّصوص القانونية ذات العلاقة في قانون المرور الفلسطيني رقم (5) لسنة (2000) وتعديلاته، واللوائح التنفيذية له الصادرة عن مجلس الوزراء، مع استخدام المنهج المقارن عن طريق الاسترشاد ببعض التّشريعات في الدول الأخرى أينما لزم.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-002 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

الدراسات السابقة

تناولت بعض الدراسات السابقة موضوع البحث جزئياً، مثل:

- دراسة (الأطرش، 2022)، بعنوان: تحليل السّياسة الجنائية الفلسطينية للجرائم المرورية: تناولت هذه الدراسة تحديد ملامح السّياسة الجنائية للمشرّع الفلسطيني في مكافحة الجرائم المرورية والنظريات المرتطبة بها، وكذلك دراسة مدى موائمة هذه السّياسة مع نظام الردع، ولقد توصلت إلى مجموعة من النتائج حيث تعدُّ السياسة الجنائية الفلسطينية لمكافحة جرائم المرور ناجعة بالمقارنة بالسياسة الجنائية القضائية والتنفيذية، وتلاؤم العقوبة المقرّرة لهذه الجريمة مع مبدأ الردع والتفريد التشريعي، ولا يتلاءم تطبيق العقوبة وتنفيذها مع نظرية الردع. ولكن البحث الحالي يحاول تسليط الضوء على متطلبات قانونية أخرى يجب على المشرّع أن يتبيناها؛ من أجل تعزيز السَّلامة المرورية في فلسطين.
- دراسة (دعيس، 2019)، بعنوان: نحو استراتيجية وطنية شاملة للسَّلامة المرورية على الطرق في فلسطين،: بحثت هذه الدراسة موضوع السَّلامة على الطرق لارتباطها بحقوق الإنسان مثلَ الحق في الحياة والصحة والسَّلامة الجسدية ولذلك كان السّعي للبحث والمراجعة والتقييم لموضوع السَّلامة المرورية في فلسطين، وقد توصلت الدراسة إلى بروز الاهتمام الدَّولي بموضوع السَّلامة المرورية وعدُّ خفض الوفيات الناجمة عن حوادث السّير إحدى غايات الهدف الثالث لأهداف التنمية المستدامة (2030) أما على المستوى الوطني فقد برز غياب الاهتمام بوضع استراتيجية وطنية شاملة للسَّلامة المرورية التي تنطلق منها أي خطط قطاعية تضعها الجهات الرّسمية في ظل وجود العديد من الخطط القطاعية للجهات العاملة في موضوع السَّلامة على الطرق.

خطة البحث

ستكون دراسة موضوع البحث من خلال التقسيم الآتي:

المبحث الأول: ماهّية السَّلامة المرورية وعلاقتها بالقانون

المبحث الثاني: المتطلبات القانونية اللّازمة للوصول إلى السَّلامة المرورية

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-002 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

المبحث الأول

ماهية السَّلامة المرورية وعلاقتها بالقانون

تُعدُّ السَّلامة المرورية من الأساسيات المهمة لتحقيق الأمن في المجتمعات، عن طريق التقليل من حوادث الطرق وما ينتج عنها من حماية الأرواح والأموال، ومع تزايد خطورة تلك الحوادث ومع ازدياد عدد المركبات المتنقلة على الطرقات لا بد من وضع تشريعات تعزّز السَّلامة المرورية، وسيتناول هذا المبحث الحديث عن مفهوم السَّلامة المرورية، وتوضيح العلاقة الجوهرية ما بين القانون والسَّلامة المرورية.

المطلب الأول: مفهوم السَّلامة المرورية

سيُوَضح مفهومُ السَّلامة من خلال فرعين: يتناول الفرع الأول تعريف السَّلامة المرورية، ويتناول الفرع الثاني عناصر السَّلامة المرورية على النحو الآتي:

الفرع الأول: تعريف السَّلامة المررورية

لم يرد في القانون الفلسطيني تعريف أو توضيح لمصطلح السَّلامة المرورية، ولكن عُرفت اصطلاحاً بأنها:» هو أن تنفذ كل الخطط، البرامج، والتعليمات والقوانين المرورية والإجراءات الوقائية لكي تقلل أو تمنع الحوادث المرورية، ولحماية الإنسان وملكيته، وحماية المواطن والقضايا الاقتصادية» (المناصير، 2016، ص233). وهي أيضاً:» الوقاية والحد من وقوع الحوادث المرورية ضماناً لسلامة الإنسان وممتلكاته وحفاظاً على أمن البلاد ومقوّماته البشرية والاقتصادية». (المركز الوطني للمعلومات، د.ت.) وأيضاً تعرَّف بأنها:» تبني كافة الخطط والبرامج واللوائح المرورية والإجراءات الوقائية للحد من أو منع وقوع الحوادث المرورية ضماناً لسلامة الإنسان وممتلكاته وحفاظا على أمن الوطن ومقوماته البشرية والاقتصادية» (عبد الرحيم، 2012، ص4)، ويلاحظ من خلال التعريفات السابقة أنها تشترك في أنَّ السَّلامة المرورية تهدف إلى الحد من الحوادث المرورية من أجل الحفاظ على الإنسان والأمن والملكية والطرق.

الفرع الثاني: عناصر السَّلامة المرورية

تتكون السَّلامة المرورية من مجموعة من العناصر والتي تتمثل في: الإنسان سواء كان سائقاً أو ماشياً أو راكباً، وتتمثل أيضاً في الطريق، والمركبة، وعناصر التحكم المروري، والبيئة المحيطة (وزارة النقل والمواصلات، فلسطين، 2013، ص1). وفي هذا الصدد يمكن أن نصف السَّلامة المرورية بأنها: تلك الحالة التي يكون فيها أفراد المجتمع وأموالهم في أمن واستقرار من النتائج السّلبية التي ترتبها الجرائم المرورية؛ أي بمعنى الوضع الآمن للحالة المرورية بعناصرها المختلفة من مشاة وركاب وقائدي مركبات وحالة طرق ومركبات.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-002 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

وتُعدُّ السَّلامة المرورية ذات أهمية على نواحٍ كثيرة، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو تنموية أو صحية (اللّجان الإقليمية للأمم المتحدة، 2010، صiv)، ولذلك لا بد من تضافر الجهود والبحث في سبل الحفاظ عليها لتحقيق الاستقرار والأمان في المجتمع.

المطلب الثاني: علاقة السَّلامة المرورية والقانون

يسلّط هذا المطلب الضوء على العلاقة الجوهرية ما بين السَّلامة المرورية والقانون، وتبيان مصادر التنظيم القانوني للسَّلامة المرورية في فلسطين على النحو الآتي:

الفرع الأول: ترابط العلاقة بين القانون والسَّلامة المرورية

يُعدُّ القانون من العناصر الرئيسة لتعزيز السَّلامة المرورية وتحقيقها؛ من خلال قواعده الآمرة التي تنظم حركة المرور بشكل عام، من ضبط سلوك قائدي المركبات، وتنظيم حصولهم على رخصة القيادة، وتصرفاتهم المختلفة، ومن خلال تنظيم سلوك عابري الطرق، والركاب، وتنظيم عمل الجهات المختصة بتنفيذ القوانين ذات العلاقة، ويمكن القول إنه: إذا كانت القوانين الناظمة للمرور ذات نصوص فعَّالة في التطبيق وذات تنظيم شمولي فهناك مساهمة كبيرة في تحقيق السَّلامة المرورية، وبإهمال القوانين يعني انتشار الجرائم المرورية وانخفاض مستوى الأمن المروري.

وبالتالي فإن وجود القانون الصّالح مع تطبيق قواعده بحسم وفاعلية على أفراد المجتمع كلّهِم، عن طريق قوة الدولة، يسهم في احترام هذه القواعد، أما التراخي في تطبيق قواعد القانون، يؤدي إلى زيادة الجرائم المرورية، وتفاقم الأضرار الحاصلة عنها (قاسم، 2010، ص61).

لذلك فإنّ قانون المرور هو الأداة التشريعية التي من خلالها يمكن ضمان تطبيق فلسفة التجريم والعقاب عند استخدام المركبات(قاسم، 2010، ص50)، وذلك لأنّ القوانين المتعلقة بالمرور هي إحدى العناصر المهمة التي تؤثر على السَّلامة المرورية، سواء ما كان يتعلق منها بالمخالفات والجزاءات أو غيرها مما يتعلق بالمرور في الدولة؛ لأنَّ من الأمور المهّمة التي تضمن الانضباط في المرور هو وجود قواعد قادرة على ضبط السلوك المخالف، والحدّ من المخالفات، وثم تعزيز الأمن المروري (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، 2005، ص4)، عن طريق الردع والحسم، لذلك يمكن القول: إن من الأساسيات التي يمكن من خلالها الوصول إلى السَّلامة المرورية هو القانون وتطبيقه الفاعل سواء من خلال التنظيم أو التجريم والعقاب أو صلاحيات التنفيذ.

الفرع الثاني: مصادر التنظيم القانوني للسَّلامة المرورية في فلسطين

عند البحث في مصادر التنظيم القانوني للسَّلامة المروية يتضح أنَّ هناك مجموعة من التشريعات التي تشتمل على نصوص ذات علاقة بتنظيم حركة المرور والطرقات والسير عليها، وضمان سلامة السّائقين والمشاة، وتحديد المسؤولية عند حصول حوادث السّير، والقواعد القانونية التي تنظم

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-002 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

مسائل البنية التحتية في نطاق البلدية، وبهذا فإن التنظيم القانوني للسّلامة المرورية في فلسطين يتمثل في تلك التشريعات التي تنظم حركة المرور، رغم أن بعضها جيد ومناسب لتعزيز السَّلامة المرورية، ولكنها ما زالت عاجزة عن الوصول إلى هذا الهدف، لذلك كان هدف البحث تسليط الضوء على المتطلبات القانونية التي يجب العمل على توفير لتعزيز السَّلامة المرورية.

ومن التشريعات التي تناولت موضوع السَّلامة المرورية:

- قانون المرور رقم (5) لسنة (2000). والذي نظم في مواده تسجيل المركبات وترخيصها، وشروط المتانة والأمن فيها، وشروط إصدار رخص القيادة، ونظم هذا القانون السلوك على الطريق وذلك من خلال تنظيم قواعد السير على الطريق، والمسافة، والتجاوز، والسرعة، وحق الأولوية، والوقوف، وإشارات المرور، وأحكام حوادث الطرق، والجرائم المرورية بموجب هذا القانون.
- قانون المخالفات المدنية رقم (36) لسنة (1944) ساري المفعول في الضّفة الغربية. والذي ينظم قواعد المسؤولية المدنية عن الأفعال الضارة، مثل: الجرائم المرورية.
- مجلة الأحكام العثمانية. والتي تنظم قواعد المسؤولية المدنية عن الأفعال الضارة، مثل: الجرائم المرورية.
- قرار مجلس الوزراء رقم (393) لسنة (2005) باللّائحة التنفيذية لقانون المرور رقم (5) لسنة (2000).
- اللّائحة التنفيذية المعدلة رقم (10) لعام (2010) للّائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بتاريخ (13\9\2005).
- قرار مجلس الوزراء رقم (9) لسنة (2017) بتعديل اللّائحة التنفيذية لقانون المرور رقم (393) لسنة (2005).
- قرار مجلس الوزراء رقم (3) لسنة (2009) بشأن لائحة غرامات المخالفات المرورية.
- قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة (1960) ساري المفعول في الضّفة الغربية. والذي نظم في مواده قواعد المسؤولية الجزائية عن الجرائم المرورية ضمن النصوص الناظمة لجرائم القتل والإيذاء.

ولا مجال للشك أن هذه التشريعات تغطي جوانب مهمة في موضوع تنظيم المرور وتعزيز الوصول إلى السَّلامة المرورية، ولكن ما زال ينقصها تناول العديد من المسائل الجوهرية بهذا الخصوص، والي ستثار في القسم التالي من هذا البحث.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-002 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

المبحث الثاني

المتطلبات القانونية اللّازمة للوصول إلى السَّلامة المرورية

بعد أن تم تبيان أهمية دور القانون في تعزيز السَّلامة المرورية، سيعرض هنا بعض المتطلبات القانونية التي من خلالها يمكن ضمان الوصول إلى السَّلامة المرورية وتحقيقها، ومنها:

المطلب الأول: متطلبات قانونية على مستوى التجريم والعقاب

يُعدُّ التجريم والعقاب وسائل رئيسة للحدِّ من السّلوكيات التي تخل بالسَّلامة المرورية في المجتمع، وهو ما يجسد دور القانون الجنائي في ضمان التزام الأفراد بالبعد عن الأفعال التي تهدد الأمن والروح والمال عند التنقل على الطرقات، وسيتناول هذا المطلب الحديث عن أهم المتطلبات القانونية التي تلزم لكفالة السَّلامة المرورية، من خلال التجريم للأفعال التي تخل بهذه السلامة، وتشديد المسؤولية الجنائية الواقعة على كل من يرتكب الجرائم التي تهدد الأمن المروري.

الفرع الأول: التجريم لأفعال تخل بالسَّلامة المرورية

إن فلسفة التجريم في مجال المرور تكمن في تجريم الأفعال التي تشكل خطراً على أرواح الناس وأموالهم، وذلك من أجل الحفاظ عليها وحمايتها (قاسم، 2010، ص51)، ولقد عمل المشّرع الفلسطيني على تعزيز السَّلامة المرورية من خلال تجريم العديد من الأفعال التي تخل بها، وكانت سياسة المشرع الجنائية مركزة على عدَّ الجرائم التي تخل بقواعد المرور جرائم جنح، كما كانت العقوبات على هذه الجرائم متمثلة في الحبس والغرامة أو أحدهما، مع فرض بعض التدابير الاحترازية المناسبة (الأطرش، 2022، ص275).

ومن هذه الأفعال التي جرَّمها المشرّع الفلسطيني على سبيل المثال لا الحصر:

- ما نصت عليه المادة (96) من قانون المرور بتجريمها قيادة مركبة من غير رخصة، وقيادة مركبة بدون لوحات تحمل أرقامها، والتسبب في حادث طرق نتج عنه أضرار جسدية، وقيادة مركبة تحت تأثير المخدر أو المسكرات.
- ما نصت عليه المادة (98) من قانون المرور بتجريمها قيادة المركبة بطريقة تعرض حياة الأشخاص أو أموالهم للخطر، والتسبب في خطر للمشاة بسبب عدم مراعاة حق الأولوية عند ممر عبور المشاة، وتجاوز السرعة القانونية، وقيادة المركبة بعكس اتجاه السير، وعدم الامتثال لإشارة قف أو حق الأولوية في المفترقات، أو عن الامتثال لإشارة قف الضوئية، والتجاوز الخطر، وقيادة مركبة غير مستوفية شروط الأمن والمتانة.
- ما نصت عليه المادة رقم (112) من قانون المرور بتجريم التسبب بوفاة شخص عن غير قصد نتيجة حادث طرق ناجم عن عدم احتراز قائد المركبة أو عدم مبالاته أو طيشه.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-002 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

- ما نصت عليه المادة رقم (113) من قانون المرور بتجريم الامتناع عن تقديم المساعدة لكل من أصيب بحادث طرق تسبب به الجاني وهو على علم بذلك.
- عمل المشرّع في قانون العقوبات على تجريم النتائج الضارةّ لبعض الجرائم المرورية، مثل: تجريم القتل وتجريم الايذاء.

ومع ذلك وإن كان قانون المرور الفلسطيني قد جرّم العديد من الأفعال، والتي بتجريمها يظهر اهتمام المشرع الفلسطيني بتوفير الحماية لعناصر السَّلامة المرورية وكذلك نظم قواعد المرور بطريقة تسهم في ذلك كما تم تبيانه آنفاً، ولكن لتعزيز هذه السَّلامة من الأهمية بمكان تجريم كل الأفعال التي تهدم السَّلامة المرورية وتشكل خطراً عليها لم يقم المشرع بتجريها بين نصوص قانون المرور، ومن أجل تكثيف الحماية وضمان الحفاظ على أمان الأفراد وأرواحهم وأموالهم والممتلكات العامة في الطرق وحالتها، لا بد من تجريم أفعال أخرى متعددة، قد يساعد تجريمها في تعزيز السَّلامة المرورية من خلال القانون. ومن بين الأفعال التي يقترح على المشرّع تجريمها:

1. **أفعال تتعلق بالمشاة:** حيث يُعدُّ المشاة من أسباب وقوع حوادث المرور؛ وذلك عندما يقومون بأفعال خطيرة تسبب وقوع الحوادث، مثل: قطع إشارة المرور وهي حمراء، أو عدم عبور الطريق من المكان المخصص لهم (العربي، 2015، ص151)، أو عدم السّير على أرصفة الشارع. وهناك بعض الجرائم الواردة في قانون المرور تتعلق بسلوكيات المشاة، ولكن لا بدّ أيضاَ من تجريم أفعال أخرى، مثل: تجريم استخدام المشاة للهواتف أثناء قطع الطريق[1]، لما يسهم هذا الأمر في ضعف التركيز لديهم مما يعرضهم للخطر، وكذلك تجريم قطع المشاة إشارة المرور المخصّصة لهم وهي حمراء، وتجريم الوقوف في منتصف الطريق أثناء العبور من غير سبب مشروع.
2. **أفعال تتعلق بركاب السيارة:** من العوامل التي قد تؤثر سلباً على السَّلامة المرورية بالانتقاص منها هي تصرفات قد يقوم بها ركاب السيارة بما يشكل خطراً عليهم أو يلحق ضرراً فعلياً بهم، ولذلك لا بد من تجريم تلك التصرفات أيضاً، يذكر منها، مثلاً: تجريم خروج الراكب بجسده من شباك السيارة (أنظر في هذا الصدد إلى بعض التشريعات العربية المقارنة التي كان لها دور سباق في تجريم هذه الأفعال الخطيرة مثل المادة رقم (11) من القانون الاتّحادي رقم (21) لسنة (1995) في شأن السّير والمرور)، وتجريم فتح أبواب السيارة من جهة عبور السيارات، أو بما يعرض مستخدمي الطّريق للخطر من غير التأكد من عدم وجود خطر (أنظر مثلا إلى المادة رقم (44) من قرار اللجنة الشّعبية العامّة للعدل والأمن العام رقم (247) لسنة (1994) في شأن تحديد أحكام وقواعد المرور وإشاراته

1 () مثلاً بالإطلاع على المادة رقم (69) من قرار اللجنة الشّعبية العامة للعدل والأمن العام رقم (247) لسنة (1994) فى شأن تحديد أحكام وقواعد المرور وإشاراته وآدابه في ليبيا، تحظر على المشاة قراءة الصحف أو أي شي أخر عند سيرهم على الأرصفة أو قطع الطرق. (يمكن الإطلاع على هذا القرار من خلال الرابط الآتي: https://security-legislation.ly/ar/law/33778، تاريخ الزيارة 2022/9/30).

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-002 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

وآدابه في ليبيا، والتي حظرت على راكبي السّيارات فتح أبوابها أو النزول منها قبل التأكد من عدم وجود خطر على مستخدمي الطرق وهو أمر فعال وهام من المشرع الليبي)، وتجريم عدم استخدام وسائل الأمان لركوب الأطفال، وتجريم إلقاء الفضلات من أبواب المركبات أو شبابيكها، ويمتد هذا الأمر إلى قائد المركبة.

3. **أفعال تتعلق بقائدي المركبات:** من مسببات الجرائم المرورية بدرجة رئيسة هم قائدو السيارات أو الدراجات بأنواعها– حيث أورد قانون المرور التزامات عليهم لضمان السَّلامة المرورية–، ولقد ورد تجريم كثير من الأفعال الخطرة أو الضارة من تصرفاتهم، ولكن ثمّة أفعال أخرى بحاجة إلى تجريم، مثل: تجريم قيادة السّيارة بسرعة تقل كثيراً عن السّرعة القانونية ومن غير سبب مشروع، مما يؤدي إلى إعاقة سير حركة المرور وحصول تجاوزات خاطئة، وتجريم استخدام الإنارة العالية داخل الطرق الرئيسة أو عند قدوم سيارة من الجهة المقابلة، وتجريم الاستعراض بالسيارات (بالتفحيط).
4. **أفعال تتعلق بمتولي الرقابة:** تجريم فعل متولي الرقابة الذي يسمح للطفل بقيادة الدراجات بأنواعها أو (السكوترات) ذات المولد الكهربائي مما يعرّضهم للخطر.
5. **أفعال المقاولين والعاملين** على تأسيس الطرق عند وجود خطأ في التأسيس، أو عند عدم وضع إشارات تحذيرية تدل على وجود أشغال.
6. **أفعال أصحاب المحلات** وغيرهم مما يقومون بوضع التعدّيات على الشّوارع بشكل يؤدي إلى تعطيل حركة المرور أو يعرض الناس للخطر.

الفرع الثاني: تشديد المسؤولية الجزائية عن بعض الجرائم المرورية

بالرّجوع إلى قانون المرور الفلسطيني واللوائح التنفيذية يتضح أن المشرّع عدَّ الجرائم المرورية دائرة ما بين نوع من أنواع الجرائم وهي الجنح، دون وجود جرائم مرورية من نوع جنايات رغم أن هناك جرائم لها من الجسامة ما يترك أثراً سلبياً كبيراً في المجتمع والأمن فيه.

ولقد حصر هذا القانون العقوبات المقّررة عن الجرائم المرورية ما بين الحبس والغرامة، وهناك توجّه عند السادة القضاة بتطبيق عقوبة الغرامة من غير الحبس على مرتكبي الجرائم المرورية وغالباً بحدها الأدنى، مما أدى إلى التيقن المسبق لهؤلاء المخالفين من تخفيض العقوبة عليهم عند حضورهم إجراءات المحكمة، وبالتالي ساهم هذا الأمر في هدر هدف الردع (الأطرش، 2022، ص274–279)، وعدم مبالاتهم من إعادة ارتكاب المخالفات.

ولا يمكن القول إن هذه العقوبات كافية لردع المجرمين، لذلك من المتطلبات القانونية التي يجب مراعاتها من أجل الحدّ من الجرائم المرورية وتحقيق السَّلامة المرورية تشديد المسؤولية الجزائية على مرتكبي هذه الجرائم؛ لتكون العقوبة المقررة مناسبة مع خطورة الجرائم المرورية.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-002 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

ويجب على المشرّع أن يعيد النظر في عقوبات العديد من الجرائم بتشديدها، مثل: تشديد العقاب على قيادة المركبات غير القانونية، وكذلك تشديد العقاب على قيادة المركبة من غير رخصة، وتشديد العقاب ليكون أشد إذا كان السائق حدثاً، وتشديد العقاب على كل من يسمح بقيادة المركبة من غير ترخيص، أو يسمح للأطفال –على وجه الخصوص– بالقيادة، وكذلك القيادة تحت تأثير الكحول والمخدرات، والقيادة بطريقة تشكل خطراً على الناس، لتكون العقوبة هي الحبس وليس الغرامة، وتشديد العقاب على زيادة السرعة والتجاوزات الخاطئة الخطرة، وعلى التسبب في حوادث ينتج عنها أضرار جسمانية (راجع نصوص المادة رقم (110) والمادة رقم (111)، والمواد (96–98) من قانون المرور الفلسطيني)، وكذلك من المهم أن يتم التأكيد على السادة القضاة بأهمية عدم التساهل مع مرتكبي تلك الجرائم وفرض عقوبات سالبة للحرية عليهم كما ورد في القانون وعدم الاقتصار على فرض الغرامات البسيطة فقط.

المطلب الثاني: متطلبات قانونية على المستوى الاجرائي

يعالج هذا المطلب فكرتين مهمتين لتعزيز السَّلامة المرورية من خلال القواعد الإجرائية الجزائية التي تُعدُّ ضرورة، وتتمثل الفكرة الأولى في إنشاء محاكم مختصة بالنظر في الجرائم المرورية، والفكرة الثانية مكافحة الفساد في ملاحقة مرتكبي الجرائم المرورية.

الفرع الأول: إنشاء محاكم مختّصة بالنظر في الجرائم المرورية

لقد نص المشرّع الفلسطيني في المادة رقم (120) من قانون المرور الفلسطيني على اختصاص محكمة الصّلح بالنظر في الجرائم المرورية وهي تدخل حصراً ضمن اختصاص محكمة الصّلح التي تختص بالإضافة لذلك بالنظر في قضايا أخرى مدنية وقضايا جزائية بموجب القانون. ولكن قد يعيق هذا الأمر النظر في القضايا المرورية بفعالية، ولذلك فإن من المتطلبات القانونية المهمّة لتعزيز السَّلامة المرورية، هو وجود قضاء مختص بالنظر بالجرائم المرورية؛ حيث إن متابعة القضايا المرورية من قبل قضاة متخصصين بالنظر فيها يسهم في الوصول إلى العدالة الناجزة في هذه القضايا، ويساعد في ضمان سرعة الفصل فيها، ويؤدي إلى استشعار أفراد المجتمع بأن القضايا المرورية تنظر بصورة متتابعة ودورية، ولا مجال للإفلات من العقاب أمام هذه المحاكم، ثم إن قيام هذه المحاكم بإصدار أحكامها خلال وقت قصير من ارتكاب المخالفة المرورية يحقق هدف العقوبة وهو الردع العام والردع الخاص؛ وذلك لأن الإجراءات البطيئة والطويلة لا تدعم تحقيق أهداف العقوبة.

وما يؤيد هذا التوجه هو أن الارتفاع المتزايد في المخالفات المرورية والحوادث يشكل عبئاً كبيراً على كاهل القضاء النظامي ومحكمة الصّلح مع اختصاصهما بقضايا أخرى مدنية وجنائية والتي تأخذ كثيراً من وقت المحكمة وجهدها، وهذا يعمل على تأخير الفصل في القضايا المرورية وتعطيلها، والأهم من ذلك أنه في بعض الحالات قد يكون هنالك ضعف في إجراءات التعامل مع حوادث الطرق

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-002 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

من حيث الفحص والتثبت من المسؤولية ووصفها، مما ينشئ تحديات وصعوبات أمام المحاكم، وقد يؤدي إلى ضياع الحقوق أو الانتقاص منها إذا لم ينظر قضاة متخصصون بتلك القضايا.

ثم إن وجود المحاكم المرورية واطّلاع القاضي على القضايا المرورية المتنوعة بشكل مستمر يشكّل لديه قناعة بأهمية التشدد في هذه القضايا وعدم التساهل فيها؛ لخطورتها وكثرتها.

وإن وجود المحاكم المختصة بالنظر في قضايا المرور يسهم في تحقيق المساواة في المجتمع من خلال منع التفاوت في الأحكام الصّادرة من المحاكم المختلفة في القضايا المتشابهة، وكذلك يسهم في نظر القضايا من قبل قاضٍ لديه خلفية علمية ومهنية طويلة، أصبح يتعامل مع قضايا تعوَّد على فهم تفاصيلها وكيفية الفصل فيها، من خلال التشريعات السارية (معروف، 2013، ص2–3)، وكيفيَّة التعامل مع هذه الفئة من مرتكبي الجرائم.

وثمَّة العديد من الدول العربية المقارنة التي أسّست ضمن شعب القضاء لديها محاكم مرور مختصة بالنظر بالقضايا المرورية سواء مخالفات أو حوادث مرور وما ينتج عنها من مسؤولية، منها: محاكم المرور في اليمن والتي تأسست بموجب القرار رقم (27) لسنة (2003) والصّادر عن رئيس مجلس القضاء الأعلى، ومحكمة المرور في قطر المنشأة بموجب مرسوم بقانون رقم (18) لسنة (1968) بشأن إنشاء محكمة المرور.

الفرع الثاني: مكافحة الفساد في إجراءات ضبط الجرائم المرورية

إن وجود الفساد في ضبط الجرائم المرورية يسهم في ضعف القدرة على الحد من تلك الجرائم واستفحالها في المجتمع، وبالتالي يؤدي –وبشكل واضح– إلى إهدار السَّلامة المرورية، ، وعندما يتحدث هنا عن الفساد، يقصد به تلك التجاوزات غير القانونية التي تمارسها الجهات المختصة بضبط الجرائم المرورية: كقيام شرطي المرور بالتغاضي عن الجرائم المرورية الحاصلة من غير سبب مشروع، حيث يشكل فعله في هذه الحالة جريمة فساد وهي جريمة التهاون بالقيام بواجبات الوظيفة المعاقب عليها بموجب نص المادة رقم (183) من قانون العقوبات، وكذلك قد يقوم شرطي المرور بالامتناع عن ضبط الجريمة المرورية أو تغيير طبيعتها بناء على علاقات شخصية غير مهنية، وهو ما يشكل جريمة الواسطة والمحسوبية والمحاباة التي تلغي حقاً أو تحق باطلاً خلافاً لأحكام المادة رقم (3) من القرار بقانون رقم (37) لسنة (2018)، المعدلة للمادة رقم (1) من قانون مكافحة الفساد، أو لأجل هدايا أو منافع يتلقاها من أفراد المجتمع، وبهذا تقوم جريمة الرشوة بحقه (خلافاً لأحكام المواد رقم (171/170) من قانون العقوبات)، أو غيرها من أفعال استغلال السّلطة (كجريمة إساءة استعمال السّلطة وفقاً للمادة رقم (3) من القرار بقانون رقم (37) لسنة (2018)، المعدلة للمادة رقم (1) من قانون مكافحة الفساد)، وبالتالي فإن هذا الأمر يسهم بشكل كبير في ازدياد الجرائم المرورية لضعف عملية ضبطها ولعدم انصياع الأفراد للقانون أو احترامهم له بسبب اعتقادهم بوجود المظلة الآمنة التي تبعدهم عن العقاب.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-002 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

ولقد وضَّح التقرير العالمي عن حالة السَّلامة على الطرق للعام (2013) بأن هناك ضعف في الإجراءات الحكومية المتّخذة اتجاه المشاة وراكبي الدراجات الهوائية بشأن السَّلامة المرورية (دعيس، 2019، ص26). ومن الأسباب التي تؤدي إلى حدوث جرائم مرورية هو تهاون رجال القانون المختصين في تطبيق القانون على المخالفين (الأطرش، 2022، ص271).

وبَّين التقرير المشار إليه آنفاً بأنه يجب على الحكومات أن تبذل مواردها من أجل السّعي على تنفيذ القوانين ذات العلاقة؛ لما لهذا الأمر من أهمية في تحقيق السَّلامة المرورية (دعيس، 2019، ص26). وبَّين التقرير العالمي عن حالة السَّلامة على الطرق للعام (2015) أنه غالباً ما يقلل إنفاذ القانون بصورة سليمة من قدرته على أداء دوره في الحد من الوفيات والإصابات بسب حوادث الطرق (دعيس، 2019، ص28).

وكذلك الأمر في عدم تطبيق قواعد قانون المرور على جميع الأفراد في المجتمع، عن طريق وجود استثناءات غير قانونية لا تطبَّق عليهم القواعد القانونية مما يرسخ الشعور بعدم العدالة الاجتماعية ومما يؤدي إلى زيادة عدد المخالفات المرورية (قاسم، 2010، ص61). وبهذا فأن غياب المسؤولية والمساءلة يُعدُّ تهديداً كبيراً للسلامة المرورية، إما التطبيق الفاعل للقانون والتعليمات يضمن السَّلامة على الطرق.

لذا فإن محاسبة كل من يرتكب مخالفة مرورية، تساعد في تأسيس ثقافة متقدمة في احترام القانون في أي مجتمع؛ لأن غياب المسائلة والحساب من الأمور التي تهدم السَّلامة المرورية. ولذلك فإن تطبيق القانون من غير واسطات أو محسوبيات يكرّس موضوع السَّلامة المرورية (وزارة النقل والمواصلات، فلسطين، 2013، ص150)، وتطبيق القانون من غير رشي أو تجاوزات غير قانونية يكفل تحقيق الردع العام والردع الخاص في المجتمع، والتقليل من الجرائم المرورية. وهذا يتطلب من الجهات المختصة الوقوف بشكل حاسم بوجه كل من يرتكب أفعال الفساد، وملاحقته عن طريق الجهات المختصة بمكافحة الفساد من هيئة مكافحة الفساد والنيابة المتخصّصة بجرائم الفساد، ومحكمة جرائم الفساد؛ لتطبيق العقوبات المقررة بالقانون عليه.

الخاتمة

تناول هذا البحث موضوعاً في غاية الأهمية، موضوع قديم حديث، ألا وهو كيفية تعزيز السَّلامة المرورية من خلال القانون السَّاري، ولقد قصد بالسَّلامة المرورية: تلك الحالة المرورية الآمنة للإنسان والمركبة والطريق من خلال تبني الخطط والإجراءات ذات العلاقة وتطبيقها ووجود النصوص القانونية الفاعلة في الدولة والتنفيذ الفاعل للقانون، ولقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، وهي:

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-002 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

النتائج

- إن القانون هو من المتطلبات الأساسية التي يمكن من خلالها الوصول إلى السَّلامة المرورية إلى جانب عناصر أخرى ذات علاقة بمجالات متعددة، ولكن القانون يُعدُّ من المعززات الرئيسة لنشر ثقافة احترام القواعد المرورية، وأن التجريم في القانون يشكل ردعاً خاصاً وعاماً لكل من تسول له نفسه ارتكاب جريمة مرورية.
- لتعزيز السَّلامة المرورية على المشرّع أن يقوم بتجريم أفعال جديدة تحدث على أرض الواقع وتشكل خطراً على السَّلامة على الطرق، وكذلك لا بد من رفع سقف العقوبات المقرَّرة للجرائم المرورية الحالية لتشكل رادعاً فعلياً لكل من يرتكب أو يحاول أن يرتكب جريمة مرورية.
- إن تشكيل محكمة مختَّصة بالنظر في القضايا المرورية تكون أكثر معرفة ودراية في مجال المرور وأكثر حرصاً على متابعة هذه القضايا بحسم وسرعة، يسهم في تعزيز السَّلامة المرورية.
- عدم التطبيق الصحيح للنصوص القانونية التي تعزز السَّلامة المرورية من الجهات المختصة بضبط الجرائم المرورية نتيجة مراعاتها لأسس غير مهنية يسهم في هدر السَّلامة المرورية.
- إن مكافحة صور الفساد في ضبط الجرائم المرورية يساعد في التطبيق الفاعل للقانون، وبالتالي الوصول إلى تحقيق السَّلامة المرورية.

التوصيات

يقترح في سبيل تحقيق السَّلامة المرورية ما يأتي:

- قيام المشرّع الفلسطيني بتجريم الأفعال التي تخل بالسلامة المرورية التي ورد ذكرها في البحث، وذلك بإعادة النظر في النصوص التجريمية في قانون المرور من أجل ضمان قدرتها على تحقيق الحماية لعناصر السَّلامة المرورية
- قيام المشرِّع الفلسطيني بإعادة النظر في العقوبات المقررة للجريمة المرورية، والتأكد من مراعاتها لمبدأ تناسب العقوبة مع جسامة الجريمة، وهذا يستلزم تشديد العقوبات المقررة لبعض الجرائم لتكون متلائمة مع الخطر أو الضرر المتوقع من ورائها.
- حث السَّادة القضاة المختصين بالنظر في القضايا المرورية على عدم التساهل في هذا النوع من القضايا، واتخاذ أقصى العقوبات بحق مرتكبي تلك الجرائم المرورية من غير تخفيف.
- حث المشرع الفلسطيني على استحداث محاكم مرورية مختصة بالنظر في القضايا المرورية.
- ضرورة السَّعي من الجهات المختصة بملاحقة مرتكبي جرائم الفساد من هيئة مكافحة الفساد، أو نيابة جرائم الفساد، أو محكمة جرائم الفساد لمكافحة صور الفساد كافة في ضبط الجرائم المرورية والتي تعيق فلسفة التجريم والعقاب وتهدر السَّلامة المرورية، وعدم التساهل في معاقبة كل من يستغل سلطاته ويرتكب جريمة فساد عند أدائه لعمله في مكافحة الجرائم المرورية.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-002 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

- **التشريعات**

- قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة (1960) الساري في الصفة الغربية.
- قانون المرور الفلسطيني رقم (5) لسنة (2000).
- قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة (2005).
- قرار بقانون رقم (37) لسنة (2018) بشأن تعديل قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة (2005) وتعديلاته.
- القانون الاتحادي رقم (21) لسنة (1995) في شأن السير والمرور. (الإمارات العربية المتحدة).
- قرار رقم (247) لسنة (1994) في شأن تحديد أحكام وقواعد المرور وإشاراته وآدابه، المنشور عبر الرابط الآتي: https://security-legislation.ly/ar/law/33778، (ليبيا).
- قرار رئيس المجلس القضاء الأعلى رقم (27) لسنة (2003)، بإنشاء محاكم للمرور وتحديد اختصاصاتها، والمنشور على http://agoyemen.net/userimages/pdf/book3-part1-8.pdf، (اليمن).
- المرسوم بقانون رقم (18) لسنة (1968) بشأن إنشاء محكمة المرور، بتاريخ (1968/11/11). (قطر).

- **المراجع**

الأطرش، عصام (2022). تحليل السياسة الجنائية الفلسطينية للجرائم المرورية، مجلة العلوم القانونية والسياسية, (1): 257 – 285، استرجعت من: http://search.mandumah.com/Record/1206825.

أويرت، جويل، وخيسي، ميليكيدزيدك (2021). دور منظومة الأمم المتحدة في تحسين السَّلامة على الطرق لإنقاذ الأرواح وتعزيز التنمية المستدامة، استرجعت بتاريخ 2022\7\14 من: https://www.un.org/ar/139721.

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني (2023). عدد حوادث الطرق في فلسطين حسب المحافظة، استرجعت بتاريخ 2025\1\24، من: https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang= ar&table_id=3577.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-002 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

دعيس، معن(2019). نحو استراتيجية وطنية شاملة للسلامة على الطرق في فلسطين، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم)، فلسطين.

عبد الرحيم، فاروق (2012). التقرير السنوي (2011) الصادر عن المجلس الأعلى للمرور، وزارة النقل والمواصلات، فلسطين.

العربي، مصطفى (2015). السياسة الجنائية في مواجهة حوادث المرور وما ينجم عنها من أضرار برية– التشريع الليبي أنموذجاً، مجلة العلوم الشرعية والقانونية، (1): 144–191، استرجعت من: http://search.mandumah.com/Record/762612.

قاسم، سعيد (2010). الجرائم المرورية (دراسة مقارنة)، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

اللجان الإقليمية للأمم المتحدة (2010). تقرير تنفيذ مشروع تحسين السَّلامة المرورية على الصعيد العالمي: وضع الأهداف الإقليمية والوطنية للحد من الحوادث المرورية على الطرق، الأمم المتحدة، جنيف.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2005). استعراض أوضاع السَّلامة المرورية في بلدان مختارة من منطقة الإسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك.

المركز الوطني للمعلومات(د. ت). السَّلامة المرورية، اليمن، استرجعت بتاريخ 200/9/25، من: https://yemen-nic.info/procesafe/bales/TrafficSafe.pdf

معروف، فرج (2013). المحاكم المتخصصة كوسيلة للارتقاء بالعدالة، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الرابع لرؤساء المحاكم العليا في الدول العربية، الدوحة.

المناصير، أشرف (2016). دور وسائل الإعلام في التوعية المرورية للحد من حوادث الطرق، مركز البحث العلمي، جامعة الجنان، (8): 225–242.

وزارة النقل والمواصلات (2013). دليل السَّلامة المرورية على الطرق في فلسطين، فلسطين.

ثانياً المراجع العربية المترجمة

- **Legislation:**

- Anti-Corruption Law No.)1(of)2005(.
- Decision of the President of the Supreme Judicial Council No.)27(of)2003(, establishing traffic courts and determining their terms of reference, published at http://agoyemen.net/userimages/pdf/book3-part18-.pdf (Yemen).
- Decree-Law No.)37(of)2018(amended the Anti-Corruption Law No.)1(of

)2005(.

- Decree No. (247) Of)1994(On Specifying the Provisions and Rules on Traffic, Traffic Signals, And Traffic Etiquette, published at: https://security-legislation.ly/en/law/33778 (Libya).
- Decree-Law No.)18(of)1968(on the Establishment of the Traffic Court, (1968/11/11). (Qatar).
- Federal Law No.) 21(of)1995(on transport and traffic. (United Arab Emirates).
- Jordanian Penal Code No.)16(of)1960(, in the West Bank.
- Palestinian Traffic Law No.) 5(of)2000(.

● References:

Abdel Raheem, F. (2012), The Annual Report of the Supreme Traffic Council)2011(, Ministry of Transport and Communications, Palestine.

Al-Arabi, M. (2015), Criminal Policy in the Face of Road Accidents and Related Land Damage - Libyan Legislation Model, *Journal of Shari 'a and Legal Sciences*, (1): 144191-, retrieved from: http://search.mandumah.com/Record/762612.

Al-Atrash, E. (2022). Analysis of Palestinian Criminal Policy for Traffic Crimes, Journal of Legal and Political Science, (1): 257 - 285, retrieved from: http://search.mandumah.com/Record/1206825.

Aweert, J., & Khisi, M. (2021). The role of the United Nations system in improving road safety to save lives and promote sustainable development, Retrieved on 142022/7/, from: https://www.un.org/ar/139721.

Daass, M. (2019). towards a comprehensive national road safety strategy in Palestine, The Independent Commission for Human Rights, Palestine.

Economic and Social Commission for Western Asia (2005). Review of traffic safety conditions in selected ESCWA countries, United Nations, New York.

Al-Manaseer, A. (2016). The role of the media in traffic awareness to reduce road accidents, Center for Scientific Research, University of El-Jenan, (8): 225242-.

Marouf, F. (2013), Specialized Courts as a Means of Improving Justice, paper presented at the Fourth Conference of Presidents of Higher Courts of Arab States, Doha.

Ministry of Transport and Communications (2013). Road Traffic Safety Manual in Palestine, Palestine.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-002 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

National Information Centre, Traffic Safety (n.d.). Yemen, retrieved on 252022/9/, from: https ://yemen-nic.info/procesafe/bales/TrafficSafe.pdf.

Palestinian Central Bureau of Statistics (2023). Number of road accidents in Palestine by governorate, retrieved on 24\1\2025, from: https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang = ar&table_id=3577.

Qasim, S. (2010). Traffic Crimes (Comparative Study), Alexandria: Dar Aljameah Aljadidah.

United Nations Regional Commissions (2010). Report on the Implementation of the Project to Improve Global Traffic Safety: Setting Regional and National Targets to Reduce Road Traffic Accidents, United Nations, Geneva.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-003 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854